



Intimate Cyber Connectivity within Matrimony: A Comparative Jurisprudential Analysis of Electronic Sexual Relations among Spouses.

Hossameldeen Khalil Farag Mohammed^{1*}, Nur Ahmad Jindiya²

Karabuk University, Turkiye; Kılavuzlar Mahallesi 413. Sokak No: 10 Merkez Karabük; 0 (370) 418 78 80

Article history (leave this part):

Submission date: 12 Dec 2023

Received in revised form: 15 February 2024

Acceptance date: 23 April 2024

Available online: 1 August 2024

Keywords:

sex; masturbation; electronic; programs; communication; privacy

Funding:

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

Competing interest:

The author(s) have declared that no competing interests exist.

How to Cite (leave this part):

Zaim, M. A. "The Modern Indonesian Experience in Coexistence Between Muslims and Others: Presentation and Evaluation". *Al-Daulah: Jurnal Hukum Pidana Dan Ketatanegaraan*, Vol. 13, no. 1, June 2024, doi:10.24252/al-daulah.v13i1.48650

© The authors (2024). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY)



Abstract

The profound enjoyment between spouses constitutes a fundamental objective of marriage, as emphasized within Sharia law. In the context of the information revolution, novel forms of enjoyment have emerged, including the practice of "electronic sex" between spouses. This study explores the phenomenon, analyzing its forms, types, motivating factors, practitioner justifications, associated risks, and its alignment with Sharia principles and objectives. Employing a descriptive, analytical, and deductive methodology, the research examines legal evidence to determine the ruling of electronic sex under Sharia. Findings reveal that the practice is fundamentally prohibited due to ethical and safety concerns that contradict Sharia's overarching goals. Exceptions may be granted under conditions of necessity, provided strict controls are observed. Non-compliance with such controls necessitates alternative solutions, which are proposed within this study. By harmonizing modern practices with Sharia law, the research contributes to the ongoing discourse on ethical and lawful marital dynamics in an era of rapid technological advancement. Limitations include the absence of quantitative analysis and broader case studies, suggesting avenues for future exploration.

ملخص

التمتع العميق بين الزوجين يُعتبر هدفًا أساسيًا للزواج، كما تؤكد عليه الشريعة الإسلامية. وفي ظل ثورة المعلومات الحديثة، ظهرت أشكال جديدة من التمتع، بما في ذلك ممارسة "الجنس الإلكتروني" بين الزوجين. تستكشف هذه الدراسة هذه الظاهرة من خلال تحليل أشكالها وأنواعها والعوامل المحفزة لها، وتبريرات ممارستها، والمخاطر المرتبطة بها، ومدى توافقها مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية. باستخدام منهج وصفي وتحليلي واستنتاجي، تفحص الدراسة الأدلة الشرعية لتحديد الحكم الشرعي للجنس الإلكتروني وفقًا للشريعة. تكشف النتائج أن هذه الممارسة محظورة بشكل أساسي بسبب المخاوف الأخلاقية والأمنية التي تتعارض مع الأهداف العامة للشريعة. ومع ذلك، يمكن السماح بها في حالات الضرورة، بشرط الالتزام بضوابط صارمة. عدم الامتثال لهذه الضوابط يستدعي النظر في حلول بديلة، والتي تقترحها هذه الدراسة. من خلال مواءمة الممارسات الحديثة مع الشريعة الإسلامية، تساهم الدراسة في النقاش المستمر حول الديناميكيات الزوجية الأخلاقية والقانونية في عصر التقدم التكنولوجي السريع. تشمل القيود غياب التحليل الكمي ودراسات الحالة الأوسع، مما يشير إلى فرص لاستكشاف أعمق في المستقبل.

* Corresponding author.

E-mail addresses: hossameldeenmohammed@karabuk.edu.tr (Hossameldeen), Noor-jindiya@hotmail.com (Nur Ahmad Jindiya)



Introduction

وتعتبر العملية الجنسية من أهم مقاصد الزواج في الإسلام، وهي حاجة فطرية لا غنى للبشرية عنها، يتحقق من خلالها بناء الأسرة وانتشار النسل، لذا فقد حرص الفقهاء على بيان أحكامها وضبطها بميزان الشرع، دون أن يمنعهم الحياء من الخوض في تفاصيلها، وبيان حكم الصور المختلفة للممارسات الجنسية الزوجية، ما يحل منها وما يحرم، وما يستحب وما يكره، مؤصلين لقواعدها الفقهية ومبينين لمقاصدها الشرعية.

ومع الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم اليوم، والثورة التكنولوجية الهائلة في ميدان الاتصالات وتقنيات التواصل بين الناس، ظهرت طرق حديثة للتواصل الجنسي وإشباع المتعة بين الزوجين لم تكن معروفة من قبل، لم يتعرض لها الفقهاء القدامى، لأنها وليدة العصر الحديث والتقدم التكنولوجي، حالها كحال مختلف القضايا المعاصرة التي تحتاج بحثاً وتأصيلاً فقهياً.

وكان أحد هذه الصور والذي هو من إفرازات الثورة التقنية ما يعرف باسم (ممارسة الجنس الإلكتروني) بين الزوجين، حيث تتم العلاقة الجنسية من بدايتها إلى نهايتها عبر برامج الاتصال الحديثة، كالهاتف النقال، أو الحاسوب، وتختلف العملية حسب تطور التقنية المستخدمة في التواصل، ابتداء من الكتابة، إلى ما تقدمه الكاميرا المتصلة بالحاسوب والمايك من إمكانية رؤية وسماع الآخر، وتشمل مختلف الممارسات كتبادل الجمل المثيرة، والصور الشخصية، وقد تصل إلى التعري وعرض أجزاء من الجسد، قصد تقريب العملية الجنسية إلى الواقعية، دون الوصول إلى الملامسة الجسدية (التي هي غير ممكنة عبر الشبكة الإلكترونية).

وقد تعددت وجهات النظر حول هذه الممارسة، ما بين مؤيد لها، و متمسك بمبررات شرعية أو اجتماعية، ومعارض لاستخدامها لما يعترها من مخاطر ومحظورات، الأمر الذي جعل الحاجة ماسة إلى معرفة الحكم الشرعي لهذه الممارسة. وعليه فالسؤال الرئيسي الذي يحاول هذا البحث الإجابة عليه هو: هل تعتبر ممارسة العملية الجنسية عبر وسائل الاتصال الحديثة مباحة وتدخل في المتعة الحلال، أم لا؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، وهي على النحو الآتي:
ما المقصود بالجنس الإلكتروني، تاريخه، صوره، أسبابه؟ ما مبررات ممارسة الجنس الإلكتروني ومخاطره؟ ما الحكم الشرعي لهذه الممارسة وما ضوابطها الشرعية؟

وسيهدف البحث إلى استجلاء الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، من خلال التعريف بمفهوم الجنس الإلكتروني وبيان صوره وتاريخه وأسبابه، ثم استعراض مبررات قيام بعض الأزواج بهذه الممارسة، ومناقشتها من خلال توضيح المخاطر التي تكتنفها وتلايسها، ثم استنباط حكم الشرع فيها واستخلاص الضوابط الشرعية، مستنيرين بأقوال المتخصصين في المجال الأسري، وما ورد في الفتاوى المعاصرة.

وتظهر أهمية هذا البحث بكونه يعالج قضية لم تكن معروفة للفقهاء القدامى، تلبس الناس بها حديثاً وانتشرت بين مختلف الأوساط حتى الملتزمة منها، بالإضافة لخطورة الموضوع وارتباطه الوثيق بأحكام خاصة وحساسة متعلقة بالعوامات والأعراض والأبضاع والأسرة، كما أن البحث يحاول تغطية فراغ علمي (فلم نجد حسب اطلاعنا) من تناول هذا الموضوع بالبحث والتأصيل الفقهي، اللهم إلا بعض الفتاوى المتناثرة عبر الشائكة، سواء منها المكتوبة أم الصوتية، فأضحت الحاجة ملحة لمعرفة الحكم الشرعي لهذه الممارسة، وأثرها على ما يستجد من صور وممارسات مرتبطة.

Methode

اعتمد البحث **المنهج الوصفي**، والذي يقوم على وصف وتعريف (الجنس الإلكتروني) وصور تطبيقه، ومصدره، وأسباب ممارسته. بالإضافة **للمنهج التحليلي**، من خلال سرد مبررات ومخاطر الجنس الإلكتروني بين الزوجين، والأدلة التي تشهد لها ومناقشتها وتفنيدها. ثم في النهاية **المنهج الاستنباطي**، وذلك باستخلاص الحكم الفقهي مما سبق والعودة للأصول الشرعية والقواعد والضوابط لاستنباط الحكم الراجح.
الدراسات السابقة:

لا يكاد يخلو مؤلف من المؤلفات القديمة والحديثة من مباحث أو مسائل تتطرق لموضوع العلاقة الزوجية وأحكامها الفقهية من مختلف الجوانب، لكننا لم نقف (فيما اطلعنا عليه) من بحوث علمية ورسائل أكاديمية، من أفرد موضوع ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين ببحث فقهي متكامل، وما وجدناه لا يعدو كونه مقالاً أو فتوى شرعية، تفتقر للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع من الناحية الشرعية والفقهية مع مناقشة الأدلة والرد عليها.
وقد استفدنا كثيراً مما كتب في الأمور العامة للعلاقة الزوجية وضوابطها، من كتب أو أبحاث أو رسائل علمية لم



نشر إليها هنا لكثرتها، لكننا ذكرناها في ثبوت المراجع في نهاية البحث.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك بعض الدراسات التي تلتقي مع هذه الدراسة في جزئية ما، بعضها فقهي وبعضها تربوي أو نفسي اجتماعي، نذكر أهمها فيما يأتي على سبيل التمثيل لا الإحاطة، مبتدئين بالأحدث:

وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على أحكام العلاقة بين الجنسين في الفقه الإسلامي: محمد العربي بن ياسين بوش، 2021م، وهو كتاب أصله رسالة دكتوراة قدمت في معهد العلوم الإسلامية في الجزائر، تحدث فيه عن علاقة الرجل بالمرأة عبر وسائل التواصل الحديثة، مبيّنًا تعريف وسائل التواصل الحديثة ومميزاتها وأنواعها وأساليب التواصل فيها ودرجة الخصوصية وأثر ما سبق على الأحكام الفقهية، وبين الضوابط التي ينبغي مراعاتها، ولكن موضوعه كان عامًا للتواصل بين الجنسين على اختلاف أنواع التواصل (عمل، خطبة، تعارف، زواج، طلاق، معاملات مالية، تعليم، صداقة..)، وهو يتقاطع مع بحثنا في جزئية بسيطة وهي التواصل بين الزوجين عبر وسائل التواصل، وقد أفرد له عدة صفحات، بعرض سريع ودقيق، دون أدلة أو مناقشات فقهية.

وسائل الإعلام المرئية والسلوكيات الجنسية الشاذة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم العلوم الإنسانية: حمدي نور الهدى، حورية نورة، حماد حليمة، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020-2021م، الجزائر.

اهتمت هذه الدراسة بالبحث في أثر وسائل الإعلام والدور الذي تلعبه في تكوين القيم والميول والتوجهات تجاه الممارسات الجنسية، وأثرها في نشر السلوكيات الجنسية الشاذة وسط فئة الشباب، وخاصة الوسط الجامعي، وبيّنت أثر التقليد في نشر هذه الممارسات، واهتمت بالتعريف بوسائل الإعلام المرئية، وتوضيح مفهوم السلوك الجنسي الشاذ وأهم أنواعه.

وموضوع هذه الدراسة يختلف عن دراستنا من طرفين، الأول: كونها دراسة اجتماعية لا فقهية، والثاني: أنها تعنى بأثر وسائل الإعلام المرئية والتي هي وسائل إيصال المعلومة بالصوت والصورة (كالتلفزيون والإعلانات الطرية واليوتيوب وغيرها)، وليس برامج الاتصال الاجتماعي بين الناس، كما أنها تذكر السلوكيات الجنسية الشاذة بشكل عام، لا ما يخص العلاقة بين الأزواج.

الحوار والتواصل الإلكتروني تاريخه، صوره، أحكامه الفقهية، دراسة شرعية: ياسين بن كرامة الله مخدوم، ط3، 2018م، بحث محكم، اهتم البحث بدراسة المسائل الفقهية المتعلقة بالتواصل الإلكتروني، مبيّنًا حكم التواصل بين الجنسين، وحكم التعارف وتكوين الصداقات بين الجنسين، وحكم التعارف من أجل الزواج، ومناقشة القضايا المتعلقة بالعلاقات الزوجية وأوضاعها، وحكم التصويت على الأحكام الشرعية، وحكم القذف والسب والتشهير، كله عبر المواقع الإلكترونية المختلفة، لكنه لم يتعرض بشكل مباشر لموضوع بحثنا.

التواصل الاجتماعي الإلكتروني من منظور فقهي: دراسة في الأحكام والضوابط والآثار الشرعية، نوف بنت محمد المسما، أصله رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي، 2016م.

عنيت الدراسة بالحديث حول حكم التواصل الإلكتروني عبر الشبكة، من مختلف أطرافه وعلاقاته، الاجتماعية، والمالية، والعلمية، والتعليمية، مبتدئة بتعريفه وبيان أنواعه وبرامجه، مع بيان الحكم الفقهي وضوابطه، وهي دراسة عامة شملت الكبير والصغير، المرأة والرجل، الأساليب المكتوبة والمسموعة والمرئية، وبيان الآثار الشرعية المترتبة على ذلك، ولم تتعرض للجزئية التي تعرض لها بحثنا بشكل خاص.

العلاقات الجنسية داخل العالم الافتراضي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بالقاهرة الكبرى، رحاب محمد عبد الحي عبد الخالق، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، يهدف البحث إلى التعرف على الممارسات والسلوكيات الجنسية داخل العالم الافتراضي، والأسباب التي دفعت إليها، ومعرفة الأشكال والممارسات التي تتم، والأضرار الناتجة عنها على الفرد والمجتمع، يختلف عن بحثنا أنه يتحدث عن العلاقات العامة بين الشباب من الأزواج أو غيرهم، وهي دراسة اجتماعية لا فقهية.

وهكذا نجد أن الدراسات السابقة وإن كانت تتقاطع مع بحثنا في جزئيات معينة، كالتواصل عبر الشبكة بين الجنسين، وحدوده، وحكمه الشرعي على اختلاف الصور المطروحة، إلا أن الجزئية التي تناولها بحثنا (ممارسة العلاقة الجنسية بين الزوجين عبر الشبكة)، لم نجدها مدروسة بشكل فقهي موسع، مع الأدلة والنقاش، في أي بحث من الأبحاث المذكورة، اللهم إلا ما كان في الدراسة الأولى في بضع صفحات سريعة، بدون أدلة ولا نقاش، كما أن هذا البحث تعرض باستفاضة وتوسع لمبررات ومخاطر ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، من النواحي الشرعية والنفسية والاجتماعية والتقنية. كما أننا استفدنا من الدراسة الأولى فيما يتعلق بالأمن السيبراني وآلية عمله، الموضوع الذي توسعت فيه الدراسة



بشكل كبير.

Result and Discussion

المبحث الأول

الجنس الإلكتروني (التعريف والوسائل والأنواع والنشأة والأسباب)

يتناول هذا المبحث التعريف بفكرة (الجنس الإلكتروني)، وبيان صورته التطبيقية، وأنواعه، وخصائصه، والأسباب الدافعة لممارسته.

المطلب الأول:

تعريف الجنس الإلكتروني ووسائله:

هذا المصطلح حديث النشأة، مرتبط بالتطور التقني ونشأة الشبكة الإلكترونية وما يرتبط بها من برامج الاتصال الحديثة، ولم نجد أحدًا من الباحثين عرفه أو ذكره، ولذا نعرفه بما وصلنا من طريقة ممارسته من خلال كلام المستفتين والسائلين:

الجنس الإلكتروني: هو ممارسة جنسية، تتم عبر برامج الاتصال الإلكترونية، بواسطة الكتابة النصية أو الصوت أو الفيديو، سواء أكان التواصل مباشرًا أو مسجلًا، من أجل الوصول إلى الإحساس بالنشوة وإشباع الرغبة الجنسية، وغالبًا ما يترافق بعرض أجزاء من الجسد، وكشف العورات، والكلام الفاحش، وإرسال الصور الشخصية، وقد يرافقها مشاهدة صور وأفلام إباحية غير شخصية، وتنتهي بممارسة الاستمناء غالبًا².

وقد عرفت موسوعة ويكيبيديا بأنه: "عبارة عن عملية تتم بين فردين عبر وسائل الاتصال المتوافرة عبر شبكة الإنترنت، مثل: البريد الإلكتروني، أو الصور، والرسائل الجنسية، وغرف الدردشة، والمواقع الإلكترونية، ويعتبر من أنواع الجنس التخليقي"³ وقد يسمى أيضا الجنس الافتراضي، والجنس الهاتفي. الوسائل المستخدمة عند ممارسة الجنس الإلكتروني⁴: وتتطلب هذه الممارسة مجموعة من الوسائل التي لا بد منها، وهي: جهاز إلكتروني (حاسب، هاتف محمول، تاب) متصل به كاميرا غالبًا. شبكة إنترنت متصلة وفعالة. برامج اتصال تتيح إمكانية التفاعل بين المرسل والمستقبل، بمختلف أنواعه: (واتس أب، إيمو، زوم، تلغرام....).

الأمر المهم والذي ينبغي التأكيد عليه أن الجنس الإلكتروني:

علاقة افتراضية لا حقيقية فيزيائية. تعمل فيها بعض الحواس كالسمع والنظر، دون اللمس والشم والتذوق. سهلة واقتصادية لا كلفة فيها وفي تناول الجميع: فأى شخص لديه جهاز إلكتروني متصل بالشبكة يستطيع القيام بها، في أي زمان وأي مكان، فهي تقرب البعيد. التطور الهائل والسريع في أساليبها وبرامجها واحتمالية ظهور أساليب جديدة ليست معروفة الآن.

المطلب الثاني:

أساليب ممارسة الجنس الإلكتروني:

الكتابة: تبادل الكلام الجنسي مكتوبًا، عبر تطبيقات وبرامج الاتصال الاجتماعي. **التفاعل بالصوت:** تبادل الكلام الجنسي صوتيًا عبر برامج الاتصال الاجتماعي، إما بشكل مباشر بحيث يزول الصوت بانتهاء المكالمة ولا يحفظ، أو عن طريق مقطع صوتي مسجل يبقى محتفظًا به حتى بعد انتهاء المحادثة. **التفاعل المرئي:** ممارسة العلاقة الجنسية، بالصوت والصورة عبر برامج الاتصال الاجتماعي، من خلال الظهور أمام الكاميرا، وإبراز المفاتن وأعضاء الجسم، وقد يصل الأمر لكشف العورات، مع المشاركة الكلامية، وربما إرسال الصور الشخصية أو الإباحية، ويكون التواصل إما بشكل مباشر بحيث ينتهي بانتهاء المكالمة ولا يحفظ الفيديو، أو عن طريق مقطع فيديو مسجل يبقى محتفظًا به حتى بعد انتهاء المحادثة.

المطلب الثالث:

² ينظر: رحاب عبد الخالق، العلاقات الجنسية داخل العالم الافتراضي، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، 2023م، عدد 7، ص: 235 فما بعدها.

³ ينظر: ويكيبيديا (2016م). جنس عبر الإنترنت. <https://n9.cl/mq8py>.

⁴ ينظر: محمد العربي بوش، وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على أحكام العلاقة بين الجنسين في الفقه الإسلامي، (الجزائر: شركة الأصاله، 2021م)، ص: 41.



نشأة الجنس الإلكتروني وأسباب انتشاره⁵

هذه الممارسة لم تكن شائعة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وإنما انتشرت بعد الانفتاح الإعلامي على الثقافات الغربية؛ حيث إن الناس في الغرب يبحثون عن كل سبيل إلى المتعة واللذة حتى أصبحت هي المحور الأساسي في العلاقة الجنسية، بل وفي الحياة كلها⁶.

وقد بدأت هذه الممارسة بين غير الأزواج أولاً، لكنها ما لبثت أن تعدت إلى الزوجين، ولعل من أهم أسباب ذلك: **الحاجة والضرورة**: بسبب سفر الزوج أو الزوجة إلى بلد آخر، سعياً وراء الرزق، أو هروباً من بطش حاكم، أو للدراسة وطلب العلم، أو لمعالجة مرض، وما يتبع ذلك من استحالة العلاقة الجنسية المباشرة. **ضعف التقوى** وإطلاق العنان للغرائز الجنسية، والبحث عن مزيد من المتعة واللذة بين الزوجين. **الفضول** والرغبة بالتجديد في العلاقة الجنسية، فقد تحصل هذه الممارسة حتى بين زوجين في نفس البلد. **الإدمان والتعود**: والذي يكون غالباً قبل الزواج، ومن باب الفضول يبدأ الشخص (غالباً الذكر) بتجربة هذا النوع من الممارسات، ثم يعتاد عليه، وقد يصل للإدمان، فيطبقه مع الطرف الآخر مستقبلاً ولو كانا في بلد واحد دون حاجة أو سفر. **تقليد** كل جديد يأتي من الغرب: حيث إن هذه الممارسة لم تكن معروفة ولا متداولة في مجتمعنا الإسلامي والعربي، وقد جاءتنا من الغرب نتيجة مشاهدة الأفلام الإباحية، ومتابعة مواقعه الفاسدة.

المبحث الثاني

مبررات استخدام الزوجين للجنس الإلكتروني وبيان مخاطره في ظل ما يثيره الحديث والسؤال عن العلاقة الحميمة بين الزوجين من حياء وإحراج للبعض، قد يكتفي الزوجان بالاعتماد على فهمهم الخاص لبعض الأدلة الشرعية التي قد توحى في أذهانهم بأن هذه الممارسات تدخل في نطاق المباح⁷، وفيما يأتي نذكر هذه المبررات التي يعتمد عليها بعض الأزواج، مع مناقشة دلالتها ببيان ما يلابس هذه الممارسة من مفسد وأخطار (شرعية، طبية، ونفسية، واجتماعية). المبرر الأول: الأدلة العامة على جواز الاستمتاع بين الزوجين بالطريقة التي يرتضيانها: هناك من يرى أن الجنس الإلكتروني هو ممارسة بين زوجين، ويجوز للزوجين الاستمتاع بأي طريقة أو كيفية تخطر ببالهما، ما لم ينص الشرع على تحريمها والنهي عنها (كالجماع في الحيض أو الدبر)، وتمسكوا بعمومات الأدلة المبيحة لذلك، منها:

قوله تعالى: (وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ) [النساء: 24].

وجه الدلالة: إن لفظ الآية عام (ما)، يدل على إباحة كل ما وراء المحرمات المذكورة قبله، فيشمل كل طريقة أو كيفية تحقق الاستمتاع الجنسي.

المناقشة: سياق الآية في ذكر المحرمات من النساء في الزواج، والحل لما عداها في الحرمة، وليس للكيفيات المختلفة في العملية الجنسية، فليس الدليل في محل البحث.

وإن سلمنا دخول كل شيء في العموم من محرمات وكيفيات، فهذا العموم مخصوص ومقيد بأحاديث عن النبي، منها حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها المذكور في الحديث⁸، وكذلك يخصص عمومها بالقواعد والضوابط الشرعية العامة، والتي ستأتي في المبحث الثالث.

قوله تعالى: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [البقرة: 223].

وجه الدلالة: الآية تتكلم عن الكيفية بالذات، حيث جعلت الحرية للزوج في إتيان الزوجة بالطريقة التي يرتضيها وتمتعه، بدلالة لفظة ((أنى)) التي هي أعم في اللغة من كيف وأين ومتى، وتشملها كلها.

المناقشة: الآية دلالتها واضحة على الإتيان أي الجماع في الفرج، حيث ذكرت لفظ الحرث، فقد شبه الله تعالى ما يُلقى في الرحم من النطف التي منها النسل، بما يُلقى في الأرض من البذور التي منها النبات، بجامع أن كل واحد منهما

⁶ينظر: د. هبة قطب (2015م). هبة قطب ترد على زوج يمارس الجنس مع زوجته من خلال الإنترنت. موقع اليوتيوب. <https://www.youtube.com/watch?v=oaOEjnj4XTc>

⁷أغلب ما ورد في هذا المبحث هو مبررات من يستخدم هذه الممارسة، مدعياً التمسك ببعض الأدلة وفهمها لها، وربما اعتمد على أدلة ساقها المفتون بالإباحة معتمدين على نص السؤال الذي جاءهم، أما النقاش الشرعي فسنرجئه للمبحث الثالث.

⁸محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، (دار طوق النجاة، 1422هـ)، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، ج: 7، ص: 12، رقم: 5109، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، ج: 2، ص: 1028، رقم: 1408.



مادة لما يحصل منه، ولفظ (أني شئتم) ليس فيه إباحة كل طريقة للاستمتاع تخطر ببال الزوجين كالجماع في الدبر مثلاً، بل معناها من أي جهة أردتم، من خلف أو قدام، بركة أو مستلقية، إذا كان في موضع الحرث.⁹ وإن سلمنا بعمومها في الكيفيات التي ترد على خيال الزوجين، فهذا العموم مخصص بالجماع في القبل، أيًا كانت الكيفية والهيئة.

حديث: قوله صلى الله عليه وسلم: ((اصنعوا كل شيء إلا النكاح)).¹⁰ وجه الدلالة: جاء هذا الكلام تقريراً ورداً من رسول الله عندما أخبر بأن اليهود إذا حاضت المرأة لم يجامعوها ولم يؤكلوها...، فبين رسول الله بهذا اللفظ العام أن (كل شيء) مباح بين الزوجين في زمن الحيض إلا الجماع، وهذا اللفظ العام يشمل جميع ما يخطر ببال الزوجين إلا ما حرم.

المناقشة: ويقدر في هذا الفهم ما ورد في مناقشة الأدلة الأخرى.

المبرر الثاني: مبدأ سد الذرائع:

وجه الدلالة: عندما يكون الزوج مسافراً لأي سبب كان، كالمهاجر فارّاً بدينه، أو لطلب الرزق، أو للدراسة، وقد فرقت بينه وبين زوجته المسافات، ولا مجال لإقامة علاقة زوجية فيزيائية بينهما، ويخشى على نفسه الوقوع في الزنا، وهو وحيد في بلد كفر وفسق وفجور، فيلجأ لهذه الطريقة (الجنس الإلكتروني) مع زوجته، سداً لذريعة الحرام، حماية له ولزوجته من الوقوع في الزنا، أو الانجرار للعلاقات المشبوهة مع الغرباء.

المناقشة: إن هذا التبرير له حظ من النظر إن تمت ممارسة هذه الطريقة لدفع حاجة ماسة، وإطفاء رغبة عارمة، مع الالتزام بالضوابط والبعد عن المحرمات التي تقارنها، أما القيام بها للمتعة والتسلية، ومن باب التجديد، وتجريب كل جديد، مع ما يلابسها من محرمات ككشف العورات، والاستمنا، ومشاهدة الصور والأفلام الإباحية فلا يناسب هذا التبرير. المبرر الثالث: غلبة الظن بالأمان والحفاظ على الخصوصية:

وجه الدلالة: البرامج المستخدمة في التفاعل الجنسي الإلكتروني قد وضعت الكثير من الإجراءات الأمنية، وتعهدت بحماية المستخدم من انتهاك الخصوصية واختراق المحادثات، من خلال خاصيات تشفير عالية المستوى، ومن خلال وضع قوانين صارمة تمنح الشخص المعتدى عليه الحق في مقاضاة المعتدي،¹¹ وأما احتمال الاختراق من قبل شخص خارجي فهو مستبعد وضعيف، فمن الذي سيتربص لكل شخص ويعرف موعد اتصاله لينتهك خصوصيته ويطلع على عوراته.

وآلية التشفير هي عبارة عن أسلوب معاصر يهدف إلى حماية المعلومات الإلكترونية، "حيث يتم تحويل المعلومات إلى شكل غير مفهوم لا يمكن ترجمته وفهمه إلا من قبل من لديه مفتاح التشفير"¹² وهذا يجعل الاختراق على نحو بالغ من الصعوبة.

ثم من المعلوم أنه لا يعقل أن يترصد المخترقون لجميع البشر، إنما يقصدون لاختراق أناس معينين لشهرتهم مثل السياسيين والفنانين واللاعبين الرياضيين لعلهم يستطيعون ابتزازهم من خلال الاختراق.

وقد حرم الإسلام التجسس بمختلف أنواعه، ووضع لذلك الكثير من الأحكام والتشريعات، وواجبنا التحري واتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة، كمن يستتر في بيته ويتخذ احتياطاته، فإن جاء أحد وتجسس فهذه مسؤوليته وعليه عاقبته.

المناقشة: يناقش التبرير السابق بأن أهم تحد يواجهه الزوجان عند ممارسة العلاقة الجنسية الإلكترونية، هو تحد الخصوصية، وهتك السر الذي أمرنا الله بالحفاظ عليه، وما يتبع ذلك من سوء السمعة والفضيحة، فبرامج التواصل العالمية المنتشرة، وسائل غير مأمونة، وخصوصية المستخدمين فيها تكاد تكون معدومة، سواء من جهة البرنامج نفسه، أو الجهاز، أو حتى اتصال الشبكة، فقد أضحي بإمكان أي شخص امتلاك الخبرة الكافية الدخول لأي جهاز والتنصت على المحادثات، بالصوت والصورة، بل والأسوأ إمكانية تسجيلها والاحتفاظ بنسخة منها، سواء أكان ذلك من قبل موظفي الشركة، أم من قبل شخص متخصص بذلك (هاكر)، مأجور أو قريب، بدافع الفضول، أو التهديد والابتزاز، أو لغرض قانوني،

⁹ ينظر: محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، (دمشق- بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، 1414هـ)، ج: 1، ص: 260.

¹⁰ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها، ج: 1، ص: 246،

رقم: 02.

¹¹ ينظر: بבוש، وسائل الاتصال الحديثة، ص: 150 وما بعدها.

¹² المرجع السابق، ص: 189.



أو أمني أو استخباراتي.¹³

وقد يحدث هذا الاختراق بدون أن يشعر الشخص، فبمجرد كونك تحمل هاتفًا نقلاً متصلاً بالشبكة المنزلية أو العامة، فإن إمكانية الاختراق واردة وسهلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهل الكبير في أوساط العامة بطرق الحماية من الاختراقات واتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة، بالإضافة للتطور التقني الهائل والذي لا يمكن مجاراته في الاحتياطات الأمنية، وببحث سريع على برنامج اليوتيوب عن أسهل الطرق لاختراق الأجهزة والمعدات، تخرج لك آلاف النتائج.¹⁴

يقول الباحث ببوش، في رسالته وسائل الاتصال الحديثة، بعد دراسة مطولة لأساليب الاتصال وخصوصياتها وقوانينها: "بعد الوقوف على طبيعة المعلومات الشخصية ومجالات استخدامها وماهية الجهات المستغلة لها في مواقع التواصل الاجتماعي، يظهر لي أن خصوصية المستخدمين فيه تكاد تكون منعدمة... ويتعين على جميع مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إدراك خطورة انتهاك الخصوصية فيها وسلوك السبيل الآمن في التعامل معها"¹⁵.

وجاء في تقرير Human Rights Watch: "أن الولايات المتحدة استمرت عام 2016م في تنفيذ برامج التنصت المخبراتي على نطاق واسع"،¹⁶ "وواصلت عام 2017م برامج استخباراتية للمراقبة على نطاق واسع دون مذكرات قضائية أو إشراف"،¹⁷ "كما تواصلت الولايات المتحدة أيضًا تأكيد سلطة واسعة للبحث في الأجهزة الإلكترونية ونسخ البيانات على الحدود دون أي شك في ارتكاب مخالفات".¹⁸ نستنتج مما سبق أنه لا يوجد أمان تام ولا راجح في هذه البرامج، والمسلم يتميز بنخوة ومروءة تجعله ينأى بنفسه وزوجته عن مواطن الظن والشبهات، ويحتاط لعوراتاه وعورات أهله. وإن كان هناك قوانين ومقاضاة وما إلى ذلك فلماذا يضع الإنسان نفسه في موضع الخوف والريبة، وهو في غنى عن ذلك، وهناك الكثير من البدائل والحلول.

المبرر الرابع: تحقيق مقاصد الشريعة من الزواج:

من أهم المقاصد التي جاء الإسلام لتحقيقها من تشريع الزواج: الاستمتاع بين الزوجين، وكسر الشهوة، وتحقيق اللذة، وحماية الأسرة من التفكك، فممارسة هذه الطريقة بين زوجين مسافرين، تعمل على إعفافهم، وتقوي أواصر العلاقة بينهما، وتزيد الرغبة، وتقلل المسافات، وتبعد الجفاء، وتحمي الأسرة من الضياع بحفظ العلاقة بين رأسيتها.¹⁹ المناقشة: وإن كان تحصيل اللذة والاستمتاع من مقاصد الزواج، إلا أن هناك الكثير من المقاصد الأخرى توازيه أو تفوقه في الأهمية، كطلب النسل والسكن النفسي وكمال الاستمتاع وبناء أسرة مسلمة، وتربية أطفال صالحين يعيشون في بيئة مستقرة، فهي من أهم مقاصد الزواج،²⁰ يقول ابن القيم: "فإن الجماع وُضع في الأصل لثلاثة أمور... حفظ النسل.. إخراج الماء.. قضاء الوطر ونيل اللذة والتمتع بالنعمة".²¹

وقال الكاساني مؤيداً ما سبق من معانٍ: "حل الاستمتاع في الدنيا لا يثبت لحق قضاء الشهوات... إنما يثبت لحق قضاء الحاجات".²²

¹³ ينظر: ببوش، وسائل الاتصال الحديثة، ص: 154 فما بعدها.

¹⁴ ينظر: المرجع السابق، ص: 192-194، (2022م). علي الشهري (2022م)، ثمانية أسئلة مع مستشار الأمن السيبراني. موقع يوتيوب. <https://www.youtube.com/watch?v=hKHVXBAMxUE>، د. محمد الجندي (2021م)، الخصوصية، موقع يوتيوب، https://www.youtube.com/watch?v=4sUyyW_VCiI.

¹⁵ ببوش، وسائل الاتصال الحديثة، ص: 179.

¹⁶ المرجع السابق، ص: 158.

¹⁷ المرجع السابق، ص: 159.

¹⁸ المرجع السابق، ص: 159.

¹⁹ ينظر: محيي الدين النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ)، 2، ج: 9، ص: 174، محمد السرخسي، المبسوط، (بيروت: دار المعرفة، 1993م)، ج: 4، ص: 191، محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة)، ج: 2، ص: 24، أسماء سرحيل (2016م)، المقاصد الجزئية في النكاح، [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة طرابلس، ص: 62 فما بعدها.

²⁰ ينظر: أسماء سرحيل (2016م)، المقاصد الجزئية في النكاح، [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة طرابلس، ص: 62 فما بعدها.

²¹ محمد ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، (الرياض: دار عطاءات العلم، 2019م)، 3، ج: 4، ص: 357.

²² علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (مصر: شركة المطبوعات العلمية، مطبعة الجمالية، 1328هـ)، ج: 5،



وجاء في الكشف، في تفسير قوله تعالى: (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) [البقرة: 222]، "دلالة على أن الغرض الأصيل من الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة".²³

وجميع هذه المقاصد لا تتحقق بممارسة الجنس الإلكتروني، بل يلابسها الكثير من المخاطر، من ذلك: إدمان العادة السرية (الاستمناء)، والاكتفاء بالاستمتاع الافتراضي وما يحققه من إشباع مؤقت، وتعميق الرغبة بالتخفف من تبعات العالم الواقعي ومسؤولياته، وعدم السعي للتم شمل الأسرة تحت سقف واحد، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر هذه الممارسة السلي على الإشباع في العلاقة الجنسية الطبيعية، وكذلك احتمال تسريب هذه الأفلام للعلن، وفي هذا من الفضيحة، وسوء السمعة للأسرة كلها، عدا عن أن اعتياد هذه الممارسة، قد يؤدي لممارستها مع غير الزوج، من باب التغيير والفضول، خاصة عند عدم وجود رقيب وتقوى رادعة، وربما الوقوع في الزنا إن لم يملك الشخص نفسه بعد تهيج الغريزة من خلال هذه الممارسة، فيبحث عن إشباع جسدي حقيقي، وكلها من المفاسد التي تقوض مقاصد الزواج.

فالذي يحصل أن الشخص يستنار بالصور والكلام وما يتبعها، دون أن يكون بمقدوره إتمام العلاقة الجنسية بصورة طبيعية، لبعده المسافات بينه وبين زوجته، وهذا يدفعه لممارسة الاستمناء²⁴ لتفريغ الاحتقان الذي تشكل لديه، وبالتعود يصبح الأمر إدماناً يصعب الانفكاك عنه، وفي هذا كثير من الأضرار والمفاسد، سواء منها ما يقع على الفرد أو الأسرة، كالانشغال عن الواجبات، وترك الصلوات، وإفساد الصوم، كما يسبب البرود الجنسي بعد الزواج، وعدم الانتصاب أو ضعفه، وعدم الشعور بالمتعة في العلاقة الطبيعية، بالإضافة لمفاسد صحية وجسدية كضعف البصر، وآلام الظهر، وتشنج العضلات، وآلام المفاصل، وكذلك يوقع الشخص في اضطرابات نفسية وعصبية، كالشعور بالذنب، والإحساس بالنقص، وانعدام الثقة بالنفس، والانطواء والخجل، والوقوع في الاكتئاب والقلق.²⁵ وسيأتي في المبحث الثالث ذكر خلاف الفقهاء في حكم الاستمناء وبيان الراجح.

كما أن ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين تقوم على التخييلات بطرق غير واقعية، وإطلاق العنان لها دون ضوابط حاكمة، فيؤدي إلى إدمان هذه الطريقة، حيث أنها تعطي شعوراً خادعاً، وتوقع صاحبها في الأوهام والخيالات، وتؤدي لتطور سلب في الدورة الدموية الجنسية، فتُفقد الممارسة براءة الإحساس، فلا يجد الشخص اللذة في الطريقة الطبيعية.²⁶

وفي هذا السياق تقول الأخصائية الاجتماعية د. سحر طلعت: "ممارسة الجنس الإلكتروني تتحول مع الوقت لنوع من الإدمان بكل خصائصه، وأهمها الاعتياد والاحتياج القاهر للمزيد والمزيد من مادة الإدمان، وهي هنا الجنس الإلكتروني والعادة السرية التي تصاحب هذه الممارسة؛ وهو ما قد يؤدي مع الوقت لفقد الاهتمام بالعلاقة الزوجية الفعلية؛ لتصبح العلاقة الجنسية التخيلية بين الزوجين أكثر متعة وجمالاً وإثارة من العلاقة على أرض الواقع، وهذا يعني احتمالية أن يعتاد الزوجان في المستقبل هذه العلاقة المتخيلة، ويفضلها على العلاقة الواقعية".²⁷ وتؤكد ما سبق الدكتور هبة قطب، أخصائية الطب الجنسي فتقول: "الجنس الإلكتروني ممارسة ذهنية وقلبية، ونفسية، تضر بالعلاقة الطبيعية،

²³ محمود الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (القاهرة، دار الريان للتراث، 1987م)، ط3، ج:1، ص:266.

²⁴ الاستمناء هو إثارة النشوة الجنسية، والوصول للإنزال عن طريق لمس الأعضاء الجنسية وتهييجها باليد، ينظر: أحمد ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1983م) ج:3، ص:409، محمد البركتي، التعريفات الفقهية، (باكستان: دار الكتب العلمية، 2003م)، ص:26.

²⁵ ينظر: عبد العزيز اللبدي (2017م)، هل كثرة ممارسة الجنس الهاتفي تؤثر على الجماع في المستقبل، موقع الطبي. <https://2h.ae/fiBV>. محمد صالح المنجد (1999م)، حكم الاستمناء وكيفية علاجه، موقع الإسلام سؤال وجواب، رقم الفتوى: 329. <https://2h.ae/tQTu>. إسلام ويب (2004م)، حكم العادة السرية رقم الفتوى: 7170. <https://2h.ae/HZth>.

²⁶ ينظر: د. هبة قطب (2015م)، هبة قطب ترد على زوج يمارس الجنس مع زوجته من خلال الإنترنت، موقع اليوتيوب. <https://www.youtube.com/watch?v=oaOEjnj4XTc>، (2015م). هبة قطب (2015م)، هبة قطب ترد على العلاقات الجنسية عبر الإنترنت، موقع يوتيوب <https://www.youtube.com/watch?v=MLOh-C3Z23I>، د. خالد النجار (2014م)، الجنس الإلكتروني بوابة الضياع، <https://2h.ae/acjf>.

²⁷ ينظر: د. سحر طلعت: علاقة زوجية عبر الإنترنت أزمة الغربة، موقع منهج حياة، <https://n9.cl/0mssh>.



تشبه مشاهدة الأفلام الإباحية لكن مع وجود تفاعل، وهي مصنفة في الانحرافات السلوكية²⁸. من جهة أخرى فإن ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين يسهم في تهيج الغريزة واستثارة الشهوة، دون أن يكون هناك مجال لإتمام العملية الجسدية، وهذا يجعله بوابة لطلب المزيد من الممارسات الجنسية الجديدة بدافع طلب المتعة، والتي قد تكون محرمة أو شاذة، فالمعصية ولود، والنفس لا تقنع، والهوى متجدد، وما يغريك اليوم لا يحركك الغد.

وقد أكدت هذا الكلام الأستاذة أسماء الجراد، استشارية العلاقات الأسرية، فقالت: "هناك اعتقادات أن الجنس الإلكتروني بين الزوجين قد يؤدي إلى إعفاههم، وهو خير من اللجوء للزنا أو آمن تمامًا بين الزوجين، وهذه المعتقدات غير صحيحة، لأن الرغبة بالإشباع الجنسي تكتمل بعلاقة كافية ومشبعة للطرفين، وليست مشاهدة من بعيد، وقد يصل بالطرفين للتهدة المؤقتة والإشباع اللحظي، لكن الإحباط الناتج عن التكرار والممارسة غير المكتملة، قد توقف الدوبامين المرتبط بالعلاقة الصحية، ويصبح من الصعب الإشباع عن طريقها، فيدفع المرء للبحث عما يرفع الدوبامين، وهذا يؤدي لرفع سلم الرغبات والطلبات بالعلاقة الجنسية، أو اللجوء للعلاقات المتعددة أو الخيانة، أو اللجوء إلى الزنا، أو فتح المجال لممارستها مع غير الزوج، وبالتالي صعوبة العودة للوضع الطبيعي"²⁹.

فضلاً عن ذلك فإن بعض الأزواج قد لا يكتفي بالممارسة المباشرة للجنس الإلكتروني، بل يعتمد إلى تسجيل هذا اللقاء كملف فيديو، والاحتفاظ به، للاستمتاع بمشاهدته فيما بعد، وقد يقوم البعض بإرسالها إلى الطرف الآخر عبر برامج الاتصال انطلاقاً من الثقة بالأمان والتشفير في هذه البرامج، وإن سلمنا بهذا الأمان المزعوم فإن هذه الممارسة لا تخلو من مفسد تقض كيان الأسرة ومقاصد الزواج نذكر منها:

إتاحة التلذذ بها حتى بعد الطلاق من قبل أحد الأطراف، وهذا أمر محرم وخطير. استعمالها وسيلة ضغط وتهديد عند الخلاف. قد تقع بيد الغير من أبناء أو غرباء إن ضاع الهاتف أو سُرق أو تم اختراقه، وما ينجم عن ذلك من فتن عظيمة كتحطيم السمعة، وفقدان ثقة الأبناء بالآباء، وإطلاعهم على ما لا ينبغي الإطلاع عليه.

المبرر الرابع: المشقة تجلب التيسير³⁰.

وهي قاعدة أساسية كبرى في الإسلام، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا))³¹، ((وما خير رسول الله بين أمرين إلا اختار أيسرهما))³²، خاصة في العلاقة الزوجية، التي يهتم الإسلام باستدامتها وتقويتها بمختلف الوسائل، وممارسة الجنس الإلكتروني تحقق ذلك، وفي منعه من الحرج والمشقة ما نحن في غنى عنه. المناقشة: ورد في نفس حديث التيسير، ما خير رسول الله.. ((ما لم يكن إثماً))³³، وفيما سبق بينا الكثير من المخاطر والمفاسد التي تكتنف هذه الممارسة وتلابسها، وتجعلها خارجة عن هذه القاعدة.

المبرر الخامس: الضرورات تبيح المحظورات³⁴.

إن سلمنا بأن هذه الممارسة خطيرة وفيها الكثير من المفاسد والمحظورات، إلا أن الضرورات تبيح المحظورات، فقيام الرجل بهذه الممارسة مع زوجته أهون من وقوعه في الزنا، أو انجراره لعلاقات محرمة تشبع رغبته وتسكن نار شهوته.

المناقشة: هذا الفهم يناقش بأن الضرورة تقدر بقدرها، فإن اضطر الشخص لهذه الممارسة فلتكن كأكل الميتة

²⁸د. هبة قطب، (2015م)، هبة قطب والجنس عبر الإنترنت، موقع اليوتيوب، <https://www.youtube.com/watch?v=nRRRNFXt0uY>.

²⁹ أسماء الجراد، استشارية العلاقات الأسرية، في تواصل مكتوب بيني وبينها عبر برنامج الواتس أب، بتاريخ: 2023/12/17م.

³⁰ أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، صححه مصطفى الزرقا، (دمشق: دار القلم، 1989م)، ط2، ص: 157.

³¹البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما كان رسول الله يتخولهم بالموعظة والعلم، ج: 1، ص: 25، رقم: 69، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، ج: 3، ص: 1359، رقم: 1734.

³²البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود والانتقام لحرمت الله، ج: 8، ص: 160، رقم: 6786، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب مباحثته صلى الله عليه وسلم من الآثام واختياره من المباح، ج: 4، ص: 1813، رقم: 2327.

³³ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب مباحثته صلى الله عليه وسلم من الآثام واختياره من المباح، ج: 4، ص: 1813، رقم: 2327.

³⁴الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص: 185.



للمضطر لا يحل له منها إلا ما يقيم أوده، ولا يجعلها عادة هدفها التسلية وتحصيل اللذة، بشكل تصل به للإدمان، بل يمارسها دفعاً لحاجة كبرى، مع الحرص على الالتزام بالضوابط التي سترد في المبحث الثالث، وخاصة فيما يتعلق بأمن المعلومات.

المبحث الثالث

الحكم الفقهي لممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين

المطلب الأول: أقوال الباحثين والفقهاء المعاصرين في ممارسة الجنس الإلكتروني وأدلتهم.

بعد الاطلاع على الفتاوى المعاصرة المنتشرة عبر الشبكة في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، نجد أن أقوال الباحثين والفقهاء المعاصرين تتخذ اتجاهين:

الاتجاه الأول:³⁵

ذهب إلى تحريم ممارسة العلاقة الخاصة بين الزوجين عبر وسائل الاتصال الحديثة، لما يلابسها من مخاطر شرعية، كممارسة الاستمنا، وكشف العورات وهتك الخصوصية، وتهيج الشهوة بطريقة غير طبيعية، الأمر الذي قد يؤدي للوقوع في الحرام. وأشاروا إلى أن هذه الطريقة لا تعتبر حلاً وعلاجاً لزوجين مسافرين، بل هي كمسكن الألم، لا تحقق الإشباع الجنسي المطلوب، بل تؤجج الشهوة ولا تطفئها، وهي وسيلة غير آمنة، يمكن التجسس عليها بأشكال وصور متعددة، بل يمكن الاطلاع عليها بغير تجسس من قبل الموقع الذي يقدم هذه الخدمة، فالشابكة تأخذ حكم الشارع والطريق المكتظ بالناس، فالذي يباح في الشارع يباح عبرها، وما كان محرماً فيه فهو محرم فيها. فعملًا بقاعدة سد الذرائع، وأن ما يتوصل به إلى الحرام فهو حرام، وحيث إن الوسائل تأخذ حكم الغايات في الشريعة الإسلامية، فالحكم هو التحريم لغيره.

الاتجاه الثاني:³⁶

ذهب إلى إباحة ممارسة العلاقة الخاصة بين الزوجين عبر وسائل الاتصال الحديثة، بحيث يرى منها وتري منه ما يثير الشهوة ويوصل للإنزال، بشرط غلبة الظن بالأمان والاحتياط والحذر ألا يطلع أحد أو يتجسس عليه، أما الاستمنا باليد فأكثرهم يرى أنه محرم إلا أن يخاف على نفسه الزنا فيباح، ودليلهم التمسك بحكم الأصل في إباحة أي ممارسة بين الزوجين. وأشار بعضهم إلى أن الأولى البعد عن هذه الممارسة، لأنه لا تؤمن عواقبها، وأن من حق الزوجة ألا يتأخر عنها زوجها أكثر من ستة أشهر ما لم يكن عذر. ويّين بعضهم أنه عند الخوف من التلبس بمحرم، فتحرم الممارسة سداً للذرائع وغلقاً لأبواب الفتن. واشترط بعضهم ألا يقارن هذه الممارسة محرمات، وأن يتيقنا توفر الأمان وعدم التجسس وصيانة الخصوصية. وبعد الاطلاع على الآراء السابقة نجد أن الرأي الأول يحرم الممارسة لكونه لا يؤمن فيه من الاختراق والاطلاع على العورات، ويُمَارَس فيه غالباً الاستمنا، والثاني يحلل بشرط الاحتياط لعدم اطلاع أحد، والبعد عن الاستمنا إلا إذا خاف الوقوع في الزنا فيباح.

المطلب الثاني: حكم ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين.

للحديث عن الحكم الشرعي لممارسة الجنس الإلكتروني نحتاج أولاً لبحث حكم الاستمنا بصفته جزءاً لا يتجزأ في هذه الممارسة، إذ إنها في الأعم الأغلب تنتهي به ليحدث نوع من الإشباع الجنسي الناقص، ثم تنتقل ثانياً للحديث عن مسألة الخصوصية ومدى توفر شرط الأمان من الاطلاع على العورات عند ممارسة الجنس الإلكتروني، ومن ثم نخلص لبيان رأي الباحثين في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني.

أولاً: مذاهب الفقهاء في حكم ممارسة الاستمنا:

هذا الموضوع لاقى عناية كبيرة واهتماماً من قبل الباحثين وعلماء الفتوى، وقد كثر الكلام حول حكمه، فلا نجد داعياً للتوسع فيه، إنما نذكر جملة مما يحصل به المقصود، وبيان الراجح في مسألة الاستمنا فيما يرتبط ببحثنا، مع

³⁵ ينظر: محمد أبو بكر جاد الرب (2022م)، الجنس الإلكتروني بين الزوجين، موقع أسأل أكثر، <https://n9.cl/du4cx>؛ إسلام ويب (2009م)، حكم الاستمنا بين الزوجين عبر الإنترنت، رقم الفتوى: 129513، <https://n9.cl/sgvcd>؛ د. رجب أبو مليح، علاقة زوجية عبر الإنترنت أزمة الغربة، موقع منهج حياة، <https://n9.cl/0mssh>؛ إسلام أون لاين، تعري الزوجة أمام الكاميرا <https://n9.cl/hwyf7m>؛ محمد إبراهيم (2022م)، ممارسة العلاقة عبر الهاتف، موقع يوتيوب، https://www.youtube.com/watch?v=mZs5n92PC_E.

³⁶ ينظر: الإسلام سؤال وجواب (2007م)، محادثة الزوجة عبر الإنترنت، وفيها قول لابن عثيمين رقم الفتوى: 108872، <https://n9.cl/nlkal>؛ إسلام ويب (2010م)، حكم الحديث مع الزوجة في الهاتف، رقم الفتوى: 136544، <https://n9.cl/dq831>؛ إسلام ويب (2020م)، الاستمنا عبر الإنترنت، رقم الفتوى: 135198، <https://n9.cl/7w201>.



الإحالة لمصادر ومظان للتوسع في بحث الموضوع.³⁷ فنقول: الاستمناء عبارة عن إخراج المني بغير جماع عمدًا، ويقع من الرجل والمرأة، وقد اختلف الفقهاء في حكمه تبعًا، وذكروا لذلك عدة حالات، نختار منها فيما يتعلق ببحثنا حالتين: **الحالة الأولى:** استعمال الاستمناء لاستدعاء الشهوة بغير حاجة أو ضرورة، وقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: تحريم الاستمناء، وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء؛ الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.³⁸ واستدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُجُهُمْ حَنِفٌ عَلَىٰ رَبِّهِمْ) [المؤمنون: 5]، قال الشافعي في بيان وجه الاستدلال: "فلا يحل العمل بالذكر إلا في الزوجة أو في ملك اليمين ولا يحل الاستمناء".³⁹ القول الثاني: جواز ذلك مع الكراهة: وإلى هذا ذهب ابن حزم،⁴⁰ وأحمد في رواية.⁴¹ واستدل أصحاب هذا القول بعدم وجود النص الصريح الذي يمنع من الاستمناء، غير أنهم أشاروا إلى أن الاستمناء ليس من معالي الأخلاق ومحاسن المروءات. قال ابن حزم في الاحتجاج للجواز مع الكراهة: "لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح، ومس المرأة فرجها كذلك مباح بإجماع الأمة كلها، فإذا هو مباح فليس هنالك زيادة على المباح إلا التعمد لنزول المني فليس ذلك حرامًا أصلاً لقول الله تعالى (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) [الأنعام: 119]، وليس هذا مما فصل لنا تحريمه فهو حلال لقوله تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) [البقرة: 29]، إلا أننا نكرهه لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل".⁴²

والذي يظهر لنا والعلم عند الله تعالى - أن حكم الاستمناء في هذه الحالة هو الحظر، بدليل قوله تعالى (وَلَيْسَتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) [النور: 33]، فلم يرشد الله تعالى إلى الاستمناء عند عدم القدرة على النكاح، وكذلك فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يرشد إليه الشباب الذين لا يستطيعون الزواج، إنما أرشدهم إلى الصوم كما في قوله: ((إِنَّمَا مَعْشَرُ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ)).⁴³ قال ابن القيم في بيان وجه الدلالة: "لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أرشد صاحب الشهوة إذا عجز عن الزواج إلى الصوم ولو كان هناك معنى غيره لذكره".⁴⁴

الحالة الثانية: فعل ذلك لضرورة مثل خشية الوقوع في الزنا أو حاجة شديدة مثل تسكين الشهوة:

³⁷ محمد بن علي الشوكاني، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، رسالة بلوغ المني في حكم الاستمناء، (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد)، ج: 7، ص: 3363، مجموعة من الباحثين، الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1427هـ)، ج: 7، ص: 65.

³⁸ محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (بيروت: دار الفكر، 1412هـ - 1992م)، ط: 2، ج: 2، ص: 399، ج: 4، ص: 27، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق مع حاشية منحة الخالق لابن عابدين، وتكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي)، ط: 2، ج: 2، ص: 293، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي، المعروف بالحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر، 1412هـ - 1992م)، ط: 3، ج: 2، ص: 242، محمد بن عبد الله الخرشي، شرح مختصر خليل للخرشي، (بيروت: دار الفكر للطباعة)، ج: 2، ص: 358، محمد بن إدريس الشافعي، الأم، (بيروت: دار المعرفة، 1410هـ - 1990م)، ج: 5، ص: 101-102، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المبدع شرح المقنع، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م)، ج: 7، ص: 427، منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بـ (شرح منتهى الإرادات)، (بيروت: عالم الكتب، 1414هـ)، ج: 3، ص: 366.

³⁹ محمد بن إدريس الشافعي، الأم، ج: 5، ص: 101-102، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ومعه حاشية الرملي الكبير، (بيروت: دار الكتاب الإسلامي)، ج: 3، ص: 186.

⁴⁰ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، (بيروت: دار الفكر)، ج: 11، ص: 392، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج: 7، ص: 427، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الفتاوى الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ - 1987م)، ج: 4، ص: 309.

⁴¹ ابن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، ج: 11، ص: 392، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج: 7، ص: 427، ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج: 4، ص: 309.

⁴² ابن حزم، المحلى، ج: 11، ص: 392.

⁴³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منك الباءة، ج: 7، ص: 3، رقم: 5065، مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ج: 2، ص: 1018، رقم: 1400.

⁴⁴ عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، (مكة المكرمة: مكتبة نزار، 1996م)، ج: 4، ص: 97.



وقد اختلف في حكم الاستمنا في هذه الحالة على قولين:

القول الأول: تحريم الاستمنا مطلقا ولو خشي الوقوع في الزنا، وإلى هذا ذهب المالكية، والشافعية، وأحمد في رواية.⁴⁵ وقد استدلو على ذلك بعموم الآية الكريمة حيث إنها لم تستثن من ذلك حالاً، وصرح المالكية بأنه لو خاف الزنا فله أن يستعمل الاستمنا مع حرمة من باب ارتكاب أخف المفسدتين.⁴⁶

القول الثاني: جواز الاستمنا في هذه الحالة: وإلى هذا ذهب الحنفية والحنابلة، وصرح الحنفية بأنه يجب إذا خاف الوقوع في الزنا،⁴⁷ ونقل ابن القيم عن ابن عقيل من الحنابلة قوله: "وإن كان مغلوباً على شهوته يخاف العنت كالأسير والمسافر والفقير جاز له ذلك، نص عليه أحمد رضي الله عنه، وروي أن الصحابة كانوا يفعلونه في غزواتهم وأسفارهم".⁴⁸ ونقل الشوكاني في الفتح الرباني عن ابن عقيل أيضاً قوله: "وإذا استمنى وصور في نفسه شخصاً، أو دعا باسمه، فإن كان زوجة أو أمة فلا بأس، وإن كان غائباً عنهما، فإن الفعل جائز، ولا يمنع من توهمه أو تخيله، وإن كان غلاماً أو أجنبية كره له ذلك، لأنه يكون أغرى لنفسه بالحرام، وحث عليه، قال: "فإن أولج في بطيخة، أو عجين فهو أسهل من استمنائه بيده".⁴⁹ قال الشوكاني بعد أن نقل هذا القول: "فتلخص من كلامه هذا أن الإمام أحمد بن حنبل وأصحابه يجوزون الاستمنا مع خشية العنت، ويجعلونه مكروهاً مع عدمها، ولو صور في نفسه صورة، يجعلون الكراهة في الاستمنا بالكف أشد من الكراهة في استخراج المني بشيء من الجمادات، كالبطيخ والعجين ونحوهما".⁵⁰ وما ذكره الإمام الشوكاني من مذهب أحمد في الكراهة عند عدم خشية العنت فهو اعتماد على رواية واحدة تخالف الروايات الأخرى وبعض أقوال أصحابه، والمذهب المعتمد كما تقدمنا هو التحريم مع عدم الضرورة.

وقد استدلو على جواز الاستمنا في هذه الحالة بأن في هذه الحالة هو من باب الضرورة التي تبيح المحرم، أو من باب الحاجة الشديدة التي يشق عدم تلبيتها فيجوز دفعاً للمشفة لقوله تعالى (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) [الحج: 78]، وأيدوا ذلك ببعض الآثار الواردة في ذلك، قال في المبدع شرح المقنع: "قال مجاهد: كانوا يأمرون فتيانهم أن يستعفوا به".⁵¹ والذي يترجح عندنا في هذه الحالة هو هذا القول الثاني الذي يبيح الاستمنا لضرورة أو حاجة، لانساق مع القواعد الشرعية في ارتكاب أخف الضررين، وأن الأمر إذا ضاق اتسع، والله أعلم. وهذا الترجيح كما سيأتي له دوره في تحديد القول الراجح في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني.

ثانياً: الخلاصة ورأي الباحثين في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني، وضوابطها.

بعد النظر في حكم الاستمنا، والاطلاع على المبررات والمخاطر التي تعترى ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، وعرض الأدلة ومناقشتها، نخلص إلى الحكم الآتي:

تحرم ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين عموماً، لما يلابسها من محرمات ومحظورات لا يمكن التحرز منها بالعادة والغالب، وتباح عند الضرورة (خوف الوقوع في الزنا) بشروط وضوابط:

ألا تُمارَس بكثرة، استجلاباً للذة والمتعة، بل دفعاً لضرورة أو حاجة شديدة، بحيث لا تصل بالفرد لإدمانها. ألا يلابسها شيء من كشف العورات: وذلك من خلال الاكتفاء بالتواصل الكتابي أو الصوتي، ويمنع المرئي الذي يصاحبه كشف العورات منعاً باتاً، فلا يصح عرض الجسد ولا أجزاء منه، ولا تبادل الصور الشخصية للجسد لما في ذلك من خطر الاختراق والآخرين، ومعلوم أن ستر العورات واجب بحيث يمنع اطلاع الآخرين عليها، وهذا الستر لا يتحقق في إبداء العورات أمام الكاميرات ونقلها من خلال برامج التواصل والشبكة الإلكترونية، اللهم إلا إذا تيقنا من أمان

⁴⁵الخرشي، شرح مختصر خليل، ج:2، ص:358، الشافعي، الأم، ج:5، ص:101-102، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427.

⁴⁶الخرشي، شرح مختصر خليل، ج:2، ص:358.

⁴⁷ابن نجيم، البحر الرائق، ج:2، ص:293؛ ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427.

⁴⁸نقل ابن القيم قول ابن عقيل في كتابه بدائع الفوائد، ج:4، ص:96، ولم نجده في المطبوع من كتب ابن عقيل.

⁴⁹نقله الشوكاني في الفتح الرباني، ج:7، ص:3371، ولم نحصل عليه في المطبوع من كتب ابن عقيل، والغالب أن الشوكاني نقله من نسخة مخطوطة من بدائع الفوائد لابن القيم، حيث يظهر ذلك من خلال السياق. أما النسخة المطبوعة من بدائع الفوائد ففيها سقط في كلام ابن عقيل يظهر من خلال مقارنتها بالنسخة التي نقل منها الشوكاني.

⁵⁰المرجع السابق.

⁵¹ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427.



الاتصال وعدم إمكانية الاختراق، وهذا لا يكاد يوجد في وقتنا بحسب المختصين.

ألا يصاحبها مشاهدة الصور والأفلام الإباحية.

ألا يغلب على الظن أنها ستؤدي لضرر جسدي أو أسري: كالوقوع في الزنا أو العلاقات المشبوهة، أو التأثير على الرغبة الطبيعية، أو الإدمان.

استخدام أدوات الاتصال الأكثر أمانًا وتشفيًا، واتخاذ مختلف أساليب الأمن والحماية الرقمية، وتحديثها باستمرار. مع التنبيه إلى ضرورة ضبط إعدادات الخصوصية (Privacy Setting)، وتغييرها من الإعدادات الافتراضية (Default Setting) إلى إعدادات أعلى خصوصية، فالإعدادات عالية الأمان تساعد المستخدم إلى حد كبير في حماية خصوصيته والتحكم في عرض بياناته، والسيطرة على معلوماته كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات.⁵² استخدام الاتصال المباشر غير المحفوظ، سواء أكان كتابيًا أو صوتيًا، مع الحرص على الحذف المستمر لأي كتابة في هذا السياق. وهذه الضوابط قد تفيد في الحكم على كل صورة أو ممارسة جديدة لم يتعرض لها البحث، من الصور الجديدة للتعامل الجنسي بين الزوجين، أيها يعتبر مقبول شرعًا وأيًا مرفوض. وتشهد لهذه النتيجة مجموعة من القواعد والأصول الشرعية المتفق عليها، نذكر منها: أن ضابط الجائز والممنوع في العلاقة الزوجية ليس هو مجرد الرغبة والمتعة، بل هو أحكام الشريعة المطهرة التي جاءت لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة:

فمن المعلوم أن الجنس احتياج فطري وطبيعي خلقه الله سبحانه بداخلنا لتتقارب وتزواج، ولكي يحدث ذلك لابد أن يتم بضوابط ويتم برضا وبشرع الله سبحانه، والجنس ما أجمله حين يرتبط بمشاعر حقيقية وحب بين زوجين، وما أقبحه حين يتحكم فيه الهوى والتقليد واتباع الغرب الكافر، ورغم أن الشرع قد أكد على أهمية الاستمتاع بين الزوجين، وجعله مقصداً من مقاصد الزواج، إلا أنه لم يطلق العنان للغرائز والرغبات، بل دعا الإنسان لضبط نفسه وغريزته بمقتضى الهدي الرباني، فحدّد له حدوداً ينبغي عليه عدم تعديها، وحرم عليه أشياء يجب عليه عدم انتهاكها، وذلك حرصاً على إنسانية الإنسان وكرامته.

فالمسلم يدور مع الحكم الشرعي حيث دار لا مع مجرد الشهوة والمتعة، ولذا أمرنا أن نخالف هوى النفس إن عارض حكم الشرع أو كان فيه شبهة. ويدل على ذلك مجموعة من الأدلة، وردت في سياق الحديث عن العلاقة الزوجية وإباحة التلذذ والاستمتاع بين الزوجين، منها قوله تعالى: (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) [البقرة: 222]، علق القرطبي على الآية فقال: "من الوجه الذي أذن لكم فيه".⁵³

وقد جاء قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) [البقرة: 222]، ختاماً للآية التي تبين الحلال والحرام في موضوع العلاقة الزوجية، ويكون التطهر من (الأنجاس والأرجاس).

وقد فسر ابن عاشور قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ) [المؤمنون: 5]، بقوله: "ضمن حافظون معنى عدم البذل"، "لأن داعية غلبة شهوة الفرج على حفظ صاحبه إياه غريزة طبيعية يخشى أن تتغلب على حافظها". "ضبطت الشريعة استعمالهما (اللسان والفرج) بأن يكون في الأمور الصالحة التي أرشدت إليها الديانة".⁵⁴ ومثله ما جاء في تفسير قوله تعالى: (فَمَنْ آتَتْكَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) [المؤمنون: 7]، قال ابن عاشور في العدوان: "يطلق على الشيء الخارج عن الحد المحدود".⁵⁵

ومن بديع استخدام القرآن الكريم للألفاظ تسمية الزنى بالسفاح، قال تعالى: (مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْلِفِينَ) [النساء: 24]، وهو مأخوذ من السفح وهو صب المني، لأن المقصود منه نيل الشهوة، فالزاني لا يريد أولاً ولا عشرة إنما يريد أن يسفح الماء الذي ضيق عليه حتى تبرد شهوته،⁵⁶ وقال في التحرير والتنوير في تعريف السفاح: "فيه معنى البذل بلا تقيّد

⁵² ذكر الباحث محمد العربي العديد من الدراسات التي تشير إلى ذلك، ينظر: أثر وسائل الحديثة على أحكام العلاقات بين الجنسين، ص: 180-181.

⁵³ محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964م)، ط2، ج: 3، ص: 90.

⁵⁴ محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية 1984م)، ج: 18، ص: 14.

⁵⁵ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج: 18، ص: 15.

⁵⁶ ينظر: محمد بن صالح العثيمين، تفسير القرآن الكريم سورة النساء، (السعودية: دار ابن الجوزي للنشر، 2009م)، ج: 1، ص: 203، الزمخشري: الكشف، ج: 1، ص: 497.



بأمر معروف".⁵⁷

فليس معيار المباح في العلاقة الزوجية رضى الطرفين، ولا الإمتاع والإشباع، إنما موافقته للشرع في قواعده العامة ومقاصده، وعدم مصادمته أصلاً من أصوله.

الابتعاد عن الشبهات ولاسيما فيما يتعلق بصيانة الأعراض:

ينبغي للمكلف في الأمور المشتبهة أن يأخذ بالأحوط، حتى يطمئن إلى أنه أبرأ ذمته، ودلّ على ذلك الكثير من الأدلة، منها قوله صلى الله عليه وسلم: ((دع ما يريبك إلى ما لا يريبك))،⁵⁸ وقوله أيضاً: ((فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه))،⁵⁹ وغيرها الكثير. وخاصة فيما يتعلق بالأعراض والأبضاع، فأمرها خطير، ويعتبر حفظها من كليات الشريعة الخمسية، وقد ختم الله عز وجل الآية التي تتحدث عن الحلال والحرام في العلاقة الزوجية بقوله: (وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوْنَ فِي الْبُقَرَةِ: 223)، فلا بد من تقوى الله التي تعين المسلم على التفريق بين الحق والباطل، في المستجدات التي لا نص فيها، وهي الرادع حيث لا رقيب ولا مطلع إلا الله.

ومن الفروع الفقهية التي تدل على وجوب الاحتياط للأعراض محاربة الإسلام عادة التعري التي كانت منتشرة في الجاهلية، لما في ذلك من مفسدات أخلاقية واجتماعية، ورغب بستر العورة عمومًا للرجال والنساء، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ياكم والتعري فإنه معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرمهم))،⁶⁰ فإذا كان في هذا الحديث دعوة لستر العورة حياء من الملائكة وهي مخلوقات نورانية لا شهوة لها، ولا يمكن أن تهتك سترًا أو تفضح بشرًا، فمن باب أولى البعد عن التعري أمام البشر، وحيث احتمالية اطلاع الغير.

وبخصوص الدعوة للستر في العلاقة الزوجية خاصة وردت عدة أدلة، منها قوله تعالى: (هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ) [البقرة: 187]، حيث شبه العلاقة بين الزوجين كاللباس، وأول مدلولات اللباس ستر العورة، قال القرطبي رحمه الله: "وأصل اللباس في الثياب، ثم سمي التزام كل واحد من الزوجين بصاحبه لباسًا، لانضمام الجسد وامتزاجهما وتلازمهما تشبيهاً بالثوب.... وقيل: لأن كل واحد منهما ستر لصاحبه فيما يكون بينهما من الجماع من أبصار الناس".⁶¹ وقد أمر الله عز وجل الزوج بحفظ زوجته والنأي بها أن يراها أحد، جاء في تفسير قوله تعالى: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) [البقرة: 223]، يستفاد منه أنه ينبغي للإنسان أن يحافظ على هذه المرأة التي أضيفت له على أنها حرثه كما يحافظ على حرث أرضه.

وورد استحباب أن يتغطي الرجل وأهله بثوب أثناء الجماع، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجرد تجرد العُزَّين).⁶²

بل ذهب بعضهم لأبعد من ذلك فاستحبوا عدم نظر كل واحد منهما لفرج الآخر وقيل يكره، عن عائشة: ((ما نظرت أو ما رأيت فرج رسول الله قط)).⁶³

ووردت بعض النصوص في كتب الفقهاء تدعو للستر وخفض الصوت أثناء العلاقة، منها ما جاء في كشف القناع:

⁵⁷ ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج: 5، ص: 8.

⁵⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب تفسير المتشابهات، ذكره في العنوان، ج: 3، ص: 53، محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق محمد شاكر، فؤاد عبد الباقي، (مصر: مصطفى البابي الحلبي، 1975م)، ط 2، أبواب صفة القيامة والرفائق والورع، ج: 4، ص: 668، رقم: 2518.

⁵⁹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ج: 3، ص: 1219، رقم: 1599.

⁶⁰ الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في الاستتار عند الجماع، ج: 5، ص: 112، رقم: 2800، قال الترمذي عقب إخراج: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وأبو محياة اسمه يحيى بن يعلى، وضعفه أيضًا الألباني في إرواء الغليل. ينظر: محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1985م)، ط 2، ج: 1، ص: 102.

⁶¹ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 316.

⁶² محمد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية)، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ج: 1، ص: 618، رقم: 1921، وقد وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة، ينظر: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (بيروت: دار العربية، 1403 هـ)، ط 2، ج: 2، ص: 109.

⁶³ القزويني، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ج: 1، ص: 619، رقم: 1922، وقد وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة، ج: 1، ص: 85، وضعفه أيضًا الألباني في إرواء الغليل، ج: 6، ص: 213.



"ويكره وطؤه لزوجته أو سريته بحيث يراه غير طفل لا يعقل أو بحيث يسمع حسهما غير طفل لا يعقل ولو رضيا أي الزوجان".⁶⁴

فكل ما سبق من نصوص ونقولات دعوة للستر داخل البيت، وبين الزوجين، فمن باب أولى أن يكون ذلك مطلوباً عبر الشبكة، حيث احتمال اطلاع الغير على العورات وارد بشكل كبير، فما يكون بين الزوجين ينبغي إحاطته بسياج صفيق من السرية لخصوصية العلاقة بينهما.

لا ضرر ولا ضرار، الضرر يزال:⁶⁵ قد أشرنا في المبحث الثاني لجملة كبيرة من المفاسد التي تلابس ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، وقد نهانا الله عز وجل بأن نوقع أنفسنا في التهلكة: قال تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة: 195]، وأي تهلكة أشد من إضرار الجسد، أو النفس، أو السمعة، أو هتك العرض والخصوصية. وقد حرم الله عز وجل بعض الممارسات في العلاقة الزوجية، وعملها بما فيها من أذى، قال تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى) [البقرة: 222]، ومثله تحريم الوطء في الدبر حيث تتحرك شهوة المرأة ولا تنال وطرها، ويقاس عليه كل أذى يحصل في أي ممارسة أخرى، ومنه الجنس الإلكتروني.

الضرورات تبيح المحظورات:⁶⁶ فإن كان يغلب على الظن أن الشخص سيقع في الزنا إن لم يمارس هذا النوع، فنسلم بجوازها دفعاً للحاجة لا استجلاباً للذة، مع الالتزام بالضوابط التي تحمي من الوقوع في المخاطر، فالضرورة تقدر بقدرها،⁶⁷ ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح،⁶⁸ وإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما، وقد ذكرنا الضوابط في بداية المبحث.

البدائل والحلول: إن لم يستطع الشخص الالتزام بالضوابط المذكورة عند هذه الممارسة، فعليه أن يتوقف، ويبحث عن بدائل أخرى وحلول، تحميه من الوقوع في المحذور الشرعي، وتبعده عن الخطر، وتحقق مقاصد الزواج، نذكر منها: ألا يسافر الرجل إلا اضطراراً أو لحاجة معتبرة شرعاً، وإن حصل فلا يغيب عن زوجته أكثر من ستة أشهر من غير عذر مانع من الرجوع كما قال بعض الفقهاء،⁶⁹ وليسعى جاهداً لاستقدام أسرته حيث إقامته، أو العودة للإقامة معها في بلدها، وإن اقتضى ذلك التنازل عن بعض الكماليات وصرف المزيد من الأموال، فحفظ العرض مقدم على حفظ المال. إن لم يستطع بعد المحاولة فعليه بهدي رسول الله للمسلمين في مثل هذه الحالات: زواج الزوج بزوجة أخرى في مكان إقامته إذا كان قادراً على ذلك، مع ملاحظة أن ذلك حل للزوج فقط ولا يحل مشكلة الزوجة الأولى؛ فعلي الزوج أن يقوم بحقها ولا يغيب عنها أكثر من المدة التي ذكرها الفقهاء إلا بإذنها أو لضرورة مانعة من السفر.

الإكثار من الصوم، قال صلى الله عليه وسلم: ((فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)).⁷⁰ التعفف وغض البصر والبعد عن مواطن الإثارة. الانشغال بالعلم والعمل. الصحبة الصالحة. كثرة الدعاء والاعتصام بالله تعالى.

⁶⁴ منصور بن يونس البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، (دار الكتب العلمية)، ج: 5، ص: 195.

⁶⁵ الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص: 165، 179.

⁶⁶ الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص: 185.

⁶⁷ الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص: 187.

⁶⁸ الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص: 205.

⁶⁹ ينظر: البهوتي، كشف القناع، ج: 12، ص: 89.

⁷⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة، ج: 7، ص: 3، رقم: 5065، مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ج: 2، ص: 1018، رقم: 1400.



Conclusions

خلصت الدراسة إلى أن ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين تحمل بعض المنافع، إلا أن الأضرار المترتبة عليها تفوق تلك المنافع، مما يجعلها غير جائزة شرعاً إلا في حالات الضرورة القصوى، مع الالتزام بضوابط شرعية صارمة. كما أشارت الدراسة إلى إمكانية تعميم هذه الضوابط على ممارسات جنسية مبتكرة أخرى بين الزوجين. تؤكد النتائج على فلسفة الإسلام في حفظ العرض والأسرة، وتبرز أهمية وضع أطر شرعية للتعامل مع المستجدات الجنسية بما يقلل من المخاطر ويضمن حماية القيم الأسرية. كما توضح الدراسة تأثير هذه المستجدات على العلاقة الزوجية وتماسك الأسرة والمجتمع، مشددة على ضرورة إجراء دراسات معمقة لتقييم هذه التأثيرات بشكل شامل. وفي توافق مع المبادئ الإسلامية العامة التي تهدف إلى حماية الأسرة، تقدم الدراسة إطاراً جديداً للتعامل مع المستجدات الجنسية الحديثة، مما يساهم في إثراء الأدبيات الحالية. ومع ذلك، تُقر الدراسة بضرورة إجراء المزيد من البحوث لتناول بعض الجوانب المختلفة لتلك الممارسات، مما يُشير إلى وجود قيود في تغطية كافة الأبعاد. توصي الدراسة بمواصلة البحث في المستجدات الجنسية وتأثيراتها على الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى جمع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بالعلاقة الزوجية الخاصة وتعليمها للمتزوجين. كما توصي بإجراء استطلاعات رأي لفهم الأسباب والأشكال والآثار الواقعية للجنس الإلكتروني. وتقدم النتائج رؤية شاملة حول أهمية البحث ضمن سياق أوسع، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى التوعية بالاستخدام الصحيح لبرامج التواصل الاجتماعي، وضمان حماية الخصوصية، وتعزيز القيم الأسرية لمواجهة التحديات المعاصرة.

CRedit Authorship Contribution Statement

Hossameldeen Khalil Farag Mohammed: Conceptualization, Methodology, Writing - original Draft. **Nur Ahmad Jindiya:** Supervision, Methodology, Writing - review & editing,

Declaration of Competing Interest

The authors declare that they have no competing financial interests or personal relationships that could influence the work reported in this paper.

Data Availability

Data will be made available on request

References

- 'Abd al-Khālīq, Rihāb (2023 M). al-'Alāqāt al-Jinsiyyah Dākhil al-'Ālam al-Iftirādī. al-Majallah al-Miṣriyyah li-al-'Ulūm al-Ijtīmā'īyyah wa-al-Sulūkiyyah, 'Adad (7), https://ejbs.journals.ekb.eg/article_302574.html.
- 'Abdullāh Muḥammad bin Abī Bakr bin Ayyūb Ibn Qayyim al-Jawziyyah. *Badā'i al-Fawā'id*. Beirut: Maktabah Naẓar, 1996.
- 'Abdullāh Muḥammad bin Abī Bakr bin Ayyūb Ibn Qayyim al-Jawziyyah. *Ẓād al-Ma'ād fī Hadyi Khairil al-'Ibād*. 3rd ed. Beirut: Dār'Aṭā'āt al-'Ilmi, 2019.
- 'Ali bin Muḥammad bin Sa'īd bin Ḥazm al-Andalusī. *Al-Muḥallā bi al-Aṣār*. Cairo: Dār al-Fikr.
- Abī 'Abdillāh Muḥammad al-Qazwanī. *Sunan Ibn Mājah*. Edited by Fu'ād 'Abd al-Bāqī.
- Abū Maliḥ, Rajab. 'Alāqah Zawjiyyah 'Abra al-Intirnit Azmat al-Ghurbah. Mawqi' Manhaj Ḥayāh. <https://n9.cl/0mssh>.
- Aḥmad bin 'Abd al-Ḥalīm Ibn al-Taymiyyah. *Al-Fatāwā al-Kubrā*. Cairo: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1987.
- Ahmad bin Abi Bakr bin Ismail Al-Busiri. *Misbah Al-Zujajah fi Zawa'id Ibn Majah*. 2nd ed. Cairo: Dar Al-Arabiyyah, 1403 AH.

- al-'Uthaymīn, Muḥammad bin Ṣāliḥ (2009 M). Tafsīr al-Qur'ān al-Karīm Sūrat al-Nisā'. (Dār Ibn al-Jawzī li-al-Nashr).
- al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn (1985 M). Irwā' al-Ghalīl fī Takhrīj Aḥādīth Manār al-Sabīl (ṭ2). (al-Maktab al-Islāmī).
- al-Anṣārī, Zakarīyā bin Muḥammad bin Zakarīyā. Asnā al-Maṭālib fī Sharḥ Rawḍ al-Ṭālib, wa-Ma'ahu Ḥāshiyat al-Ramlī al-Kabīr. (Dār al-Kitāb al-Islāmī).
- al-Baraktī, Muḥammad (2003 M). al-Ta'rīfāt al-Fiqhiyyah. (Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah).
- al-Buhūtī, Maṣṣūr bin Yūnus (1414 H). Daqā'iq Ūlī al-Nuhā li-Sharḥ al-Muntahā al-Ma'rūf bi-Sharḥ Muntahā al-Irādāt. ('Ālam al-Kutub).
- al-Buhūtī, Maṣṣūr bin Yūnus. Kashshāf al-Qinā' 'an Matn al-Iqnā'. (Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah).
- al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismā'il (1422 H). Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Muḥammad Zuhair bin Nāṣir (Muḥaqqiq). (Dār Ṭawq al-Najāh).
- al-Būṣīrī, Aḥmad bin Abī Bakr bin Ismā'il (1403 H). Miṣbāḥ al-Zujājah fī Zawā'id Ibni Mājah (ṭ2). (Dār al-'Arabiyyah).
- al-Ghazālī, Muḥammad. Iḥyā' 'Ulūm al-Dīn. (Bayrūt: Dār al-Ma'rifah).
- al-Ḥaṭṭāb, Muḥammad bin Muḥammad bin 'Abd al-Raḥmān al-Ṭarābulusī (1992 M). Mawāhib al-Jalīl fī Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl (ṭ3). (Dār al-Fikr).
- al-Haytamī, Aḥmad bin Ḥajar (1983 M). Tuḥfat al-Muḥtāj fī Sharḥ al-Minhāj. (al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā).
- al-Islām Su'āl wa-Jawāb (2007 M). Muḥādathat al-Zawjah 'Abra al-Intirnit. Wa-fihā Qawl li-Ibn 'Uthaymīn Raqm al-Fatwā: 108872, <https://n9.cl/nlkal>.
- al-Jarād, Asmā' (2023 M). Istishāriyyat al-'Alāqāt al-Usariyyah fī Tawāṣul Maktūb Baynī wa-Baynahā 'Abra Barnāmij al-Wāts Ab.
- al-Jundī, Muḥammad (2021 M). al-Khuṣūṣiyyah. Mawqī' Yūtiūb. https://www.youtube.com/watch?v=4sUyyW_VCiI.
- al-Kāsānī, 'Alā' al-Dīn (1328 H). Badā'i' al-Ṣanā'i' fī Tartīb al-Sharā'i'. (Sharikat al-Maṭbū'āt al-'Ilmiyyah, Maṭba'at al-Jamāliyyah).
- al-Kharshī, Muḥammad bin 'Abdullāh. Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl li-al-Kharshī. (Dār al-Fikr li-al-Ṭibā'ah).
- al-Lubdī, 'Abd al-'Azīz (2017 M). Hal Kathrat Mumārasat al-Jins al-Hātifi Tu'athir 'alā al-Jimā' fī al-Mustaqbal. Mawqī' al-Ṭibb <https://2h.ae/fiBV>.
- al-Munajjid, Muḥammad Ṣāliḥ (1999 M). Ḥukm al-Istimnā' wa-Kayfiyyat 'Ilājih. Mawqī' al-Islām Su'āl wa-Jawāb. Raqm al-Fatwā: 329 <https://2h.ae/tQTu>.
- al-Najjār, Khālīd (2014 M). al-Jins al-Iliktrūnī Bawwābat al-Ḍayā'. <https://2h.ae/acjf>.
- al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn (1392 H). al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim bin al-Ḥajjāj (ṭ2). (Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī).
- al-Nisābūrī, Muslim bin al-Ḥajjāj. Ṣaḥīḥ Muslim. Fu'ād 'Abd al-Bāqī (Muḥaqqiq). (Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī).
- al-Qurṭubī, Muḥammad bin Aḥmad al-Anṣārī (1964 M). al-Jāmi' li-Aḥkām al-Qur'ān (ṭ2), Aḥmad al-Bardūnī (Muḥaqqiq), (Dār al-Kutub al-Miṣriyyah).
- al-Sarakhsī, Muḥammad (1993 M). al-Mabsūṭ. (Dār al-Ma'rifah).
- al-Shāfi'ī, Muḥammad bin Idrīs (1990 M). al-Umm. (Dār al-Ma'rifah).



- al-Shahrī, ‘Alī (2022 M). Thamāniyat As’ilah ma’ Mustashār al-Amn al-Saybarānī. Mawqī’ Yūtiūb. <https://www.youtube.com/watch?v=hKHVXBAMxUE>.
- al-Shawkānī, Muḥammad bin ‘Alī (1414 H). Fath al-Qadīr. (Dār Ibn Kathīr, Dār al-Kalim al-Ṭayyib).
- al-Shawkānī, Muḥammad bin ‘Alī. al-Fath al-Rabbānī min Fatāwā al-Imām al-Shawkānī. Risālah Bulūgh al-Munā fī Ḥukm al-Istimnā’. (Maktabat al-Jīl al-Jadīd).
- al-Tirmidhī, Muḥammad bin ‘Īsā (1975 M). Sunan al-Tirmizī (ṭ2). Muḥammad Shākīr, Fu’ād ‘Abd al-Bāqī (Muḥaqqiq). (Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī).
- al-Zamakhsharī, Maḥmūd (1987 M). al-Kashshāf ‘an Haqā’iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl wa-‘Uyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Ta’wīl (ṭ3). (Dār al-Rayyān li-al-Turāth).
- al-Zarqā’, Aḥmad (1989 M). Sharḥ al-Qawā’id al-Fiqhiyyah (ṭ2). Muṣṭafā al-Zarqā’ (Ṣaḥḥaḥahu). (Dār al-Qalam).
- Babbūsh, Muḥammad al-‘Arabī (2021 M). Wasā’il al-Ittiṣāl al-Ḥadīthah wa-Atharuhā ‘alā Ahkām al-‘Alāqah bayna al-Jinsayn fī al-Fiqh al-Islāmī. [Risālah Dukturāh, Jāmi’ah al-Wādī al-Jazā’ir]. (Sharikat al-Aṣālah).
- Ibnu ‘Ābidīn, Muḥammad Amīn bin ‘Umar (1992 M). Radd al-Muḥṭār ‘ala al-Durr al-Mukhtār (ṭ2). (Dār al-Fikr).
- Ibnu ‘Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir (1984 M). al-Taḥrīr wa al-Tanwīr. (al-Dār al-Tūnisiyyah).
- Ibnu Ḥazm al-Andalusī, ‘Alī bin Aḥmad bin Sa’īd. al-Muḥallā bi al-Āthār. (Dār al-Fikr).
- Ibnu Mājah, Muḥammad al-Qazwīnī. Sunan Ibni Mājah. Fu’ād ‘Abd al-Bāqī (Muḥaqqiq). (Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabiyyah).
- Ibnu Mufliḥ, Ibrāhīm bin Muḥammad bin ‘Abdullāh (1997 M). al-Mubdi ‘Sharḥ al-Muqni’. (Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah).
- Ibnu Najīm, Zayn al-Dīn bin Ibrāhīm bin Muḥammad. al-Baḥr al-Rā’iq Sharḥ Kanz al-Daqa’iq ma’Ḥāshiyat Minḥat al-Khāliq li-Ibni ‘Ābidīn, wa-Takmilat al-Baḥr al-Rā’iq li-Muḥammad bin Ḥusayn bin ‘Alī al-Ṭūrī al-Ḥanafī (ṭ2). (Dār al-Kitāb al-Islāmī).
- Ibnu Qayyim al-Jawziyyah, ‘Abdullāh Muḥammad bin Abī Bakr bin Ayyūb (1996 M). Badā’i’ al-Fawā’id, (Maktabat Nizār).
- Ibnu Qayyim al-Jawziyyah, ‘Abdullāh Muḥammad bin Abī Bakr bin Ayyūb (2019 M). Zād al-Ma’ād fī Hadī Khayr al- ‘Ibād (ṭ3). (Dār ‘Aṭā’āt al- ‘Ilm).
- Ibnu Taimiyah, Aḥmad bin ‘Abd al-Ḥalīm (1987 M). al-Fatāwā al-Kubrā. (Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah).
- Ibrāhīm bin Muḥammad bin ‘Abdillāh Ibn Muqlīh. *Al-Mubdi’ Sharḥ al-Muqni’*. Beirut: Dār al-Kutub al- ‘Ilmiyyah, 1997.
- Ibrāhīm, Muḥammad (2022 M). Mumārasat al-‘Alāqah ‘Abra al-Hātīf. Mawqī’ Yūtiūb. https://www.youtube.com/watch?v=mZs5n92PC_E.
- Islām Online. Ta’rī al-Zawjah Amām al-Kāmīrā. <https://n9.cl/hwyf7m>.
- Islām Web (2004 M). al-Muddah allatī Yajūz li-al-Zawj an Yaghīb Fīhā ‘an Zawjatih. Raqm al-Fatwā: 10254. <https://n9.cl/ui5r5>.
- Islām Web (2004 M). Ḥukm al-‘Ādah al-Sirriyyah. Raqm al-Fatwā: 7170 <https://2h.ae/HZth>.
- Islām Web (2009 M). Ḥukm Istimtā’ al-Zawjayn ‘Abra al-Intirnīt. Raqm al-Fatwā: 129513. <https://n9.cl/sgycd>.
- Islām Web (2010 M). Ḥukm al-Ḥadīth ma’ al-Zawjah fī al-Hātīf Ḥawla al-Istimtā’, Raqm al-Fatwā:

- 136544, <https://n9.cl/dq831>
- Islām Web (2020 M). Istimtā‘ ‘Abra al-Intirnit. Raqm al-Fatwā: 135198, <https://n9.cl/7w201>
- Jād al-Rabb, Muḥammad Abū Bakr (2022 M). al-Jins al-Iliktrūnī Bayna al-Zawjayni. Mawqī‘ Is‘al Akthar. <https://n9.cl/du4cx>
- Majmū‘ah min al-Bāḥithīn (1427 H). al-Mawsū‘ah al-Fiqhiyyah al-Kuwaytiyyah. (Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu‘ūn al-Islāmiyyah).
- Mansur bin Yunus Al-Buhuti. *Daqa’iq Uli Al-Nuha li Sharh Al-Muntaha*, known as *Sharh Muntaha Al-Iradat*. Beirut: Alam Al-Kutub, 1414 AH.
- Mansur bin Yunus Al-Buhuti. *Kashshaf Al-Qina' an Matn Al-Iqna'*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Muḥammad Al-Arabi Babush. *Wasail Al-Ittisal Al-Haditha wa Atharuha ala Ahkam Al-Alaqa bayn Al-Jinsayn fi Al-Fiqh Al-Islami*. PhD diss., University of Al-Wadi, Algeria, 2021. Sharikat Al-Asala.
- Muhammad Al-Barkati. *Al-Ta'rifat Al-Fiqhiyyah*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2003.
- Muḥammad Amīn bin ‘Umar bin ‘Abidīn. *Rad al-Mukhtār ‘alā al-Dār al-Mukhtār*. Cairo: Dār al-Fikr, 1992.
- Muhammad bin Abdullah Al-Kharshi. *Sharh Mukhtasar Khalil lil-Kharshi*. Cairo: Dar Al-Fikr li Al-Tiba'ah.
- Muhammad bin Isa Al-Tirmidhi. *Sunan Al-Tirmidhi*. 2nd ed. Edited by Muhammad Shakir and Fuad Abdul Baqi. Cairo: Mustafa Al-Babi Al-Halabi, 1975.
- Muhammad bin Ismail Al-Bukhari. *Sahih Al-Bukhari*. Edited by Muhammad Zuhair bin Nasir. Beirut: Dar Tawq Al-Najat, 1422 AH.
- Muhammad bin Muhammad bin Abdul Rahman Al-Tarabulsi Al-Hattab. *Mawahib Al-Jalil fi Sharh Mukhtasar Khalil*. 3rd ed. Cairo: Dar Al-Fikr, 1992.
- Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī. *Irwā al-Galīl fī Takhrij Ahādīs Manār al-Sabīl*. 2nd ed. Cairo: Al-Maktabah al-Islāmīy, 1985.
- Muḥammad Ṭāhir bin ‘Āsyūr. *Al-Taḥrīr wa al-Tanwīr*. Tunisia: Dār al-Tūnisiyyah, 1984.
- Quṭb, Hibah (2015 M). Hibah Quṭb Turudd ‘alā al-‘Alāqāt al-Jinsiyyah ‘Abra al-Intirnit. Mawqī‘ Yūtiūb <https://www.youtube.com/watch?v=MLOh-C3Z23I>.
- Quṭb, Hibah (2015 M). Hibah Quṭb Turudd ‘alā Zawj Yumāris al-Jins ma‘ Zawjatih min Khilāl al-Intirnit. Mawqī‘ al-Yūtiūb. <https://www.youtube.com/watch?v=oaOEjnq4XTc>.
- Quṭb, Hibah (2015 M). Hibah Quṭb wa-al-Jins ‘Abra al-Intirnit. Mawqī‘ al-Yūtiūb. <https://www.youtube.com/watch?v=nRRRNFXt0uY>.
- Sarḥīl, Asmā’ (2016 M). al-Maqāṣid al-Juz’iyyah fī al-Nikāḥ. [Risālah Mājistīr Ghayr Manqūlah]. Jāmi‘ah Ṭarābulus.
- Ṭal‘at, Saḥar. ‘Alāqah Zawjiyyah ‘Abra al-Intirnit Azmat al-Ghurbah. Mawqī‘ Manhaj Ḥayāh. <https://n9.cl/0mssh>.
- Wikibidyā (2016 M). Jins ‘Abra al-Intirnit. <https://n9.cl/mq8py>
- Žainuddīn bin Ibrāhīm bin Muḥammad Ibn Najīm. *Al-Baḥr al-Rāiq Sharḥ Kanz al-Daqa’iq with Ḥāsiyyah Minḥat al-Khāliq* by Ibn ‘Ābidīn, and *Takmilat al-Baḥr al-Rāiq* by Muḥammad bin Ḥusayn bin ‘Alī al-Ṭūrīy al-Ḥanafī. 2nd ed. Cairo: Dār al-Kutub al-Islāmī.
- Zakariya bin Muḥammad bin Zakariya al-Anṣārī. *Asnā al-Maṭālib fī Sharḥ Rawḍ al-Ṭālib*, with *Ḥāshiyat al-Ramlī al-Kabīr*. Cairo: Dār al-Kitāb al-Islāmī.